

Distr.: General
11 April 2006
Arabic
Original: English



التقرير الثامن للأمين العام بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولاً - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦٠٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أواصل إطلاعه بانتظام على تطورات الحالة في كوت ديفوار وعلى تنفيذ ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار واتفاقي ليناس - ماركوسي وبريتوريا. ويشمل هذا التقرير التطورات التي حصلت منذ تقديم تقريري في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (S/2006/2).

ثانياً - التطورات السياسية

٢ - في تقريري الأخير، أبلغت المجلس بأن شارل كونان باي قد عُين في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ رئيساً لوزراء كوت ديفوار للفترة الانتقالية. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، عين رئيس الوزراء باي وزارته المؤلفة من ٣٢ وزيراً وتضم جميع الأطراف الموقعة على اتفاق ليناس - ماركوسي. ويضم مجلس الوزراء اثنين من كبار الوزراء وهما: غيوم سورو، الأمين العام للقوات الجديدة، المسؤول عن التعمير، وأنطوان بوابره من الجبهة الشعبية الإيفوارية، المسؤول عن التنمية، وخمسة وزراء من القوات الجديدة، وكذلك وزيرين مستقلين للدفاع والداخلية على التوالي. ويضطلع السيد باي أيضاً بمهام وزير الاقتصاد والمالية، وكذلك وزير الاتصالات. وقد بدأ ممثلي الخاص في كوت ديفوار، بيير شورى، على الفور بالعمل مع الحكومة الجديدة، وقد سلّم إليها خريطة الطريق للسلام التي وضعها الفريق العامل الدولي.

٣ - وعلى الرغم من أن تعيين مجلس الوزراء كان خطوة مشجعة نحو الأمام في عملية السلام في كوت ديفوار، فإن هذا التطور الإيجابي قد غطت عليه لفترة وجيزة الهجوم الذي وقع في ٢ كانون الثاني/يناير على الثكنات العسكرية في منطقة أكويديو التابعة لأيدججان من



قبل مجموعة من الأشخاص المسلحين. وعلى الرغم من فشل الهجوم، إلا أنه ضاعف من الشعور بانعدام الأمن الذي يسود بين السكان، وخاصة في أبيدجان كما أنه أمعن في تقويض الثقة بين الأطراف الإيفوارية. وكان تحقيق الحكومة غير قاطع.

٤ - وفي الفترة الممتدة من ١٥ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير، نظم الوطنيون الفتيان مظاهرات عنيفة في أبيدجان وفي المناطق الغربية من البلد للاحتجاج على بيان صادر عن الاجتماع الثالث للفريق العامل الدولي الذي انعقد في أبيدجان في ١٥ كانون الثاني/يناير، والذي أشار فيه الفريق إلى أن ولاية الجمعية الوطنية، التي انتهت في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، لا ينبغي أن تُمدد. كما طالب البيان أيضا الرئيس لوران غباغبو ورئيس الوزراء باي بعقد مشاورات بشأن أفضل الطرق للاستفادة من تجربة البرلمانين الذين خدموا في الجمعية الوطنية، وذلك لتعزيز عملية السلام. وقد أثبتت المظاهرات أنها عمل جيد التنظيم نابع من تزوير متعمد للبيان المذكور أعلاه بحيث يفيد بأن الفريق "قرر أن يحل الجمعية الوطنية، بما يتعارض والسيادة الوطنية".

٥ - وتمثل المظاهرات انتهاكا لقرار مجلس الأمن ١٦٤٣ (٢٠٠٥)، وكذلك المرسوم الرئاسي المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الذي يحظر أي مظاهرات في الشوارع. وقد نجم عن هذه الدعاية الخبيثة المضادة للأمم المتحدة والتحريض على العنف، وخاصة على الإذاعة والتلفزيون الإيفواريين وشبكات الإذاعة المحلية، حدوث أعمال سلب وتدمير على نطاق واسع للأعتدة والممتلكات التابعة للأمم المتحدة والوكالات الإنسانية في البلديتين الغربيةتين دالوا وسان بيدرو، وكان أخطرها في بلدة غيغلو. وقد تمت محاصرة مقر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في أبيدجان والسفارة الفرنسية وكتيبة مشاة البحرية الفرنسية الثالثة والأربعين، وهوجمت مرارا ولأيام عدة من قبل حشود من الوطنيين الفتيان. وقد تفاقم الوضع ببيانات مثيرة خطيرة، بما في ذلك بيانات باسكال أفي نغويسان، رئيس الجبهة الشعبية الإيفوارية، وهي الحزب الحاكم. وخلال الحصار، تعرضت ممتلكات الأمم المتحدة إلى أضرار فادحة في غيغلو، وهاجمت مجموعات من الناس الذين حرصتهم وسائل الإعلام الحاضرة على الكراهية، جنود عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، مما اضطرهم إلى استعمال قواعد الاشتباك التي يعملون بموجبها لضمان سلامتهم. كما نُهبت هذه المجموعات نفسها وأحرقت مكاتب الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية، بينما تعرض موظفوها للتحرش والطرده من منازلهم التي تعرضت بدورها للتدمير المتعمد. وقد أدت التهديدات المباشرة التي تعرض لها موظفو الأمم المتحدة إلى نقل الموظفين الذين تقع مراكزهم في الغرب وفي أبيدجان إلى ملاذات آمنة بصورة مؤقتة.

٦ - وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، قام أولوسيغون أوباسانجو رئيس جمهورية نيجيريا، الذي كان في حينه رئيسا للاتحاد الأفريقي، بزيارة أبيدجان للمساعدة على تخفيف حدة الوضع. ونتيجة لتلك الزيارة، أصدر الرئيس غباغبو والرئيس أوباسانجو بيانا مشتركا طالبا فيه جميع من يعينهم الأمر بوقف أعمال العنف. كما طالب البيان رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بالتوصل إلى اتفاق بشأن قضية الجمعية الوطنية. وبعد تدخل الرئيس أوباسانجو، توقفت مظاهرات الوطنيين الفتيان.

٧ - وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، وبناء على توصية تقدم بها المجلس الدستوري في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وقع الرئيس غباغبو مرسوما بتمديد ولاية الجمعية الوطنية. وقد رفض زعماء حزب المعارضة والقوات الجديدة هذا التمديد باعتباره انتهاكا فاضحا لدستور كوت ديفوار وقرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥). وفي الفترة الممتدة من ٩ إلى ١٦ شباط/فبراير، طلب الرئيس السابق للجمعية الوطنية عقد جلسة استثنائية للبرلمان لاستعراض تمديد ولايات رؤساء البلديات. وقد حضر الجلسة ١٠٢ من أصل ٢٠٢ من أعضاء البرلمان، وهم في المقام الأول من الجبهة الشعبية الإيفوارية، بينما قاطع معظم ممثلي المعارضة الاجتماع. وما زالت المسألة بحاجة إلى حل، وقد تؤدي التقارير الأخيرة التي تفيد بأن جلسة استثنائية أخرى قد تعقد خلال وقت قصير إلى تقويض التقدم الذي أحرز مؤخرا، وتعرض للخطر تنفيذ المراحل التالية من عملية السلام.

٨ - وخلال فترة الأزمة كلها، بقيت على اتصال وثيق بأصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم الاتحاد الأفريقي ورئيسه الحالي، الرئيس ساسو نغويسو، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والرئيس أوباسانجو ورئيس جمهورية جنوب أفريقيا تهابو مبيكي، وكذلك رئيس الوزراء باني. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، أصدرتُ بيانا أعربت فيه عن قلقي بشأن المرسوم الرئاسي المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير المتعلق بالجمعية الوطنية، وأشارت إلى أنه لا يتفق مع المعلومات التي وردت من الرئيس أوباسانجو ومن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بشأن نتيجة زيارة رئيس نيجيريا إلى أبيدجان. وفي ١ شباط/فبراير، وفي ضوء التحريصات المستمرة على العنف، أصدرتُ بيانا آخر ذكرتُ فيه السلطات العليا المدنية والعسكرية في كوت ديفوار، بما في ذلك الرئيس غباغبو ورئيس الأركان، اللواء مانغو، بمسؤولياتهم الشخصية عن منع العنف في البلد، بما في ذلك الهجمات المرتكبة على موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها، وكذلك على المجموعات العرقية.

٩ - وعلى الرغم من تلك النكسات، قام رئيس الوزراء فيما بعد باتخاذ خطوات هامة، في تعاون وثيق مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، للشروع في تنفيذ خريطة الطريق

للسلام التي وضعها الفريق العامل الدولي. وفي الفترة الممتدة من ٩ إلى ١١ شباط/فبراير، ومبادرة من رئيس الوزراء، عقدت الحكومة حلقة دراسية في ياموسوكرو، حضرها معظم أعضاء مجلس الوزراء، بمن فيهم غيوم سورو، الأمين العام للقوات الجديدة. وقد اتفقت الحلقة الدراسية على إنشاء آليات رقابة على تنفيذ النواحي الرئيسية من خريطة الطريق، بما في ذلك نزع السلاح وإعادة تشكيل إدارة الدولة، وتحديد هوية السكان وإجراء الانتخابات.

١٠ - وفي ١٧ شباط/فبراير، عقد الفريق العامل الدولي اجتماعه الرابع في أبيدجان. وقد هنا رئيس الوزراء على مبادرته بعقد الحلقة الدراسية في ياموسوكرو وعلى نتائج الحلقة. كما رحب الفريق بالتعاون بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وطلب من الفرقاء الإيفواريين التقدم دون إبطاء بعمليات نزع السلاح وتحديد هوية السكان. كما ناشد الفرقاء بأن يتعهدوا بالامتنال الصارم بحظر المظاهرات العامة وتجنب البيانات أو الأعمال التحريضية التي من المحتمل أن تفاقم التوترات. كما أكد الفريق على الحاجة إلى تعزيز أمن موظفي ومعدات هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية وضمان استقلالها والوصول المنصف إلى بثها لجميع الفرقاء الإيفواريين.

١١ - وامتنالاً لتوصية الحلقة الدراسية في ياموسوكرو، عقد رئيس الوزراء باي اجتماعاً للزعماء السياسيين الرئيسيين في ٢٨ شباط/فبراير. وقد حضره الرئيس غباغبو ورئيس الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار هنري كونان بيديه، ورئيس تجمع الجمهوريين ألاسان كاتارا، والأمين العام للقوات الجديدة، غيوم سورو. وكان هذا أول تجمع لهؤلاء الزعماء في كوت ديفوار منذ نشوب الأزمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وفي بيان صدر في احتتام الاجتماع، كرر الزعماء الإيفواريين استعدادهم للاشتراك في حوار بناء. كما لاحظوا أيضاً أن قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥) لا يتعارض مع الدستور الإيفواري، وينبغي أن يتم الامتنال له بأسلوب بناء وإرادي ومترابط.

١٢ - كما أكد البيان على أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يجب أن تبدأ دون مزيد من الإبطاء. أما فيما يتعلق بتحديد الهوية والتحضير للانتخابات، فقد اتفق الزعماء الإيفواريون على البدء بالعملتين في آن معاً. كما أكدوا على الدور المركزي لهيئة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية في عملية المصالحة، وكذلك على الحاجة إلى ضمان وصول جميع الفرقاء إلى مرافق بثها بشكل منصف، مع ملاحظة الدور الإيجابي لوسائل الإعلام في العملية. وبالمشاركة الفعالة للممثل السامي لشؤون الانتخابات، السيد أنطونيو مونيرو، تم التوصل إلى اتفاق لضمان التمثيل المتوازن للقوى السياسية ضمن مكتب اللجنة الانتخابية

المستقلة، وبذلك وضع حد للمأزق السياسي الطويل الأمد في اللجنة، الذي هدد بتأخير التحضيرات للانتخابات.

١٣ - وفي ١٤ آذار/مارس، وصل غيوم سورو إلى أبيدجان، بعد غياب دام ستة عشر شهرا عن العاصمة الاقتصادية، مع مفرزة أمنية زودته بها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وعملية ليكورن. ولدى وصوله، اجتمع سورو مع الرئيس غباغبو، وصرح بعد ذلك لوسائل الإعلام أن "استئناف الحوار السياسي سيستمد من خلال المباحثات العسكرية". وكان هذا أول اجتماع بين الرئيس غباغبو وسورو في أبيدجان منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢؛ وفي ١٥ آذار/مارس، شارك سورو لأول مرة منذ تشكيل الحكومة الجديدة، في اجتماع لمجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية.

١٤ - وعلاوة على ذلك، عقد الفريق العامل الدولي اجتماعه الخامس في أبيدجان في ١٧ آذار/مارس. وفي بيانه الختامي، رحب الفريق بالروح الجديدة للحوار بين الطبقة السياسية الإيفوارية منذ الاجتماع الذي عقد في ياموسوكرو في ٢٨ شباط/فبراير. كما حث البيان لجنة الانتخابات المستقلة على ضمان أن تُعقد الانتخابات، كما تقرر، في تاريخ لا يتعدى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. كما أعرب في الوقت نفسه عن قلقه العميق إزاء الإعاقة المتكررة لحرية حركة القوات المحايدة، انتهاكا للقرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥)، وأدان بقوة الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، وخاصة الاعتداءات المرتكبة على وزراء المعارضة.

١٥ - وفي ٢٥ آذار/مارس، أجرى رئيس الوزراء مشاورات مع قادة السنغال ومالي وبوركينا فاسو، ليطلعه على التطورات في كوت ديفوار وحثهم على الاستمرار في دعم جهود الحكومة الرامية إلى إعادة السلام والاستقرار.

١٦ - ويعتبر استئناف الحوار بين الفرقاء، وإنهاء المأزق المتطاوّل بشأن لجنة الانتخابات المستقلة، وعودة الأمين العام للقوات الجديدة إلى الحكومة تطورات مشجعة. وإذا ما تم تعزيز هذه التطورات، فإن بإمكانها أن تعيد عملية السلام إلى الطريق الصحيح. لذلك، فإن من الأهمية بمكان أن يتم تجهيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على النحو الملائم وفي الوقت المناسب حتى يتسنى لها دعم تنفيذ خريطة الطريق وهي تكتسب قوة دفع جديدة.

١٧ - ولقد أدت الخطوات الإيجابية الأخيرة التي اتخذها الفرقاء إلى التخفيف من حدة التوترات وتحسين الجو السياسي الشامل، إلى إتاحة المجال أمام إعادة نشر قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار واستئناف الأنشطة الإنسانية في غرب البلد. كما أتاح للحكومة أن تركز على قضايا أخرى ذات أولوية، مثل تنشيط الاقتصاد.

ثالثاً - الوضع الأمني

١٨ - نتيجة للمظاهرات العنيفة التي نظمها الوطنيون الفتيان في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير، ودون أي مقاومة من جانب السلطات، وغالبا بتشجيع صامت منها، تدهور الوضع الأمني في كوت ديفوار بحدة في بداية العام. وقد كانت هناك عوائق جدية أمام حرية حركة القوات المحايدة، وانقطاع للأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية، وتفش كبير لانعدام الأمن في أبيدجان، وكذلك في مختلف أنحاء المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، وخاصة غيغلو وبالوا وسان بيدرو وياموسوكرو. وفي الجزء الغربي من البلد، أدت الهجمات العنيفة المدعومة من السلطات أو المسموح بها من قبلها، والتي استهدفت موظفي الأمم المتحدة والموظفين الإنسانيين، إلى مقتل خمسة من المخلين بالأمن ونقل معسكرات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من غيغلو وتولبلو ودويكوي وبلوليكيين إلى منطقة الثقة. وأدت حالة انعدام الأمن المتفاقمة والرحيل المؤقت لقوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، من الجزء الغربي من البلد، تحت الضغط والعنف، إلى اضطراب وكالات الأمم المتحدة أيضا لنقل موظفيها. وكان هذا سببا في فراغ أمني وإنساني خطير في تلك المناطق، حيث أن نحو ١٤ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا واللاجئين ومن الأقليات العرقية الذين يعيشون هناك قد تُركوا دون حماية. وقد وصلت الأنشطة الإنسانية إلى حالة من الجمود نتيجة لتدمير المحتجين لمكاتب الأمم المتحدة، ومكاتب الوكالات الإنسانية الأخرى وإمدادات الإغاثة والمخازن ومعدات الاتصالات والمعدات الأخرى التابعة لها. وقد كتبتُ إلى الرئيس غباغبو طالبا من السلطات الإيفوارية أن تعوض الأمم المتحدة عن الأضرار الناجمة المقدرة بـ ٣,٦ ملايين دولار. وما زلتُ أنتظر ردا على تلك الرسالة.

١٩ - ومن أجل تخفيف المخاطر الأمنية التي تعرض لها عناصر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار خلال اضطرابات كانون الثاني/يناير إلى حدها الأدنى، نقلت البعثة ٣٨٢ موظفا إلى الملاذ الآمن المعين في المنطقة، مستخدمة العتاد الجوي من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد اكتمل النقل، الذي بدأ في ٢٥ كانون الثاني/يناير، في ٢٨ شباط/فبراير، حين وصلت آخر مجموعة من الموظفين إلى أبيدجان.

٢٠ - وفي هذه الأثناء، قامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بوضع خطط للعودة إلى مواقعها السابقة في الغرب. وفي ١٩ آذار/مارس، نشرت مجموعة مشتركة من العسكريين/الشرطة تابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بنجاح في تولبلو، وفي ٢٨ آذار/مارس، نشرت سرية مشاة في بلوليكيين. وكجزء من الدروس المستفادة من

اضطرابات كانون الثاني/يناير، يجري نشر عناصر وحدات الشرطة المشككة إلى جانب قوات الأمم المتحدة العائدة إلى الغرب، لضمان القدرة على مكافحة الشغب. وسوف تشمل إعادة النشر بالتالي غيغلو ودويكوي. وقامت عملية الأمم المتحدة بإشراك السلطات الإيفوراية على أعلى المستويات، بما في ذلك الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء باي والجنرال مانغو، للمساعدة في تيسير إعادة نشر عناصر الأمم المتحدة في الوقت الملائم وبسلاسة. وعلى الرغم من ذلك، فقد أُعيق هذا بمعارضة السلطات المحلية وبعض المجموعات المتطرفة.

٢١ - ولا يزال الوضع الأمني في الجزء الغربي من البلد هشاً إلى حد بعيد. وقد جرى العديد من الحوادث بين عملية ليكورن والقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار حول قريتي بوينو وزوان هونين في الفترة الممتدة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس، فيما يبدو أنه محاولات متعمدة لعرقلة حرية حركة عملية ليكورن. وفي مناسبتين، تغلغل جنود مسلحون تابعون للقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار في منطقة الثقة في بوينو وتحرشوا بالجنود الفرنسيين الذين يحافظون على سلامة المنطقة. وقد تعرضت دورية فرنسية كانت ترافق فريقاً من القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار إلى خارج منطقة الثقة إلى تهديد بالسلاح. وأفاد سكان بوينو أنهم يتعرضون للتحرش من قبل عناصر من القوات المسلحة الوطنية التي تتهمهم بدعم عملية ليكورن. وبعد مواجهة مطولة وخطيرة، عُقد اجتماع بين عملية الأمم المتحدة وقادة قوة عملية ليكورن ورئيس أركان للقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار، مما ساعد على تخفيف حدة التوتر أخيراً.

٢٢ - وفي ٧ شباط/فبراير، فرضت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) جزاءات استهدفت قائدين من قادة الوطنيين الفتيان، شارل بليه غوديه وأوجين دجويه، وكذلك قائد منطقة كوروغو في القوات الجديدة، فوفيه كواكو. وبينما لم يكن هذا الأخير متورطاً في الأحداث التي جرت في أبيدجان في منتصف كانون الثاني/يناير، فقد اعتُبر مسؤولاً عن تجنيد الجنود الأطفال والسخرة وعمليات الاعتقال التعسفية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات تحت إمرته. وخلافاً للتهديدات السابقة بشأن موجة جديدة من العنف ضد موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها، فإن قادة الوطنيين الفتيان طلبوا من أتباعهم عدم القيام برد فعل.

٢٣ - وفي هذه الأثناء، واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تنفيذ مهماتها التي أناطها بها مجلس الأمن. واستمرت الجهود النشيطة لتعزيز الثقة بين مختلف المجموعات السكانية والتعاون بين الفصائل. وقامت عملية الأمم المتحدة بتسيير دوريات متنقلة نشيطة في منطقة الثقة بغية منع الأعمال العدائية وزيادة إبراز العملية للعيان، بما في ذلك في المناطق

النائية. وخلال فترة الاستعراض، نفذت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ١٢٠ عملية تفتيش على حظر الأسلحة في كل من المناطق الحكومية ومناطق المتمردين، وهي تفرض رقابة على الموانئ الجوية والبحرية الرئيسية لضبط أي نقل غير مشروع للأسلحة والمعدات. وحتى الآن، لا توجد أي إشارة على أي انتهاك كبير للحظر. وقد جندت عملية الأمم المتحدة مؤخرًا خبراء في الحظر على الأسلحة لتعزيز قدرة البعثة على تنفيذ عمليات تفتيش فعالة.

٢٤ - وفي الوقت نفسه، اتخذت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار العديد من التدابير لتحسين حالة استعدادها لمنع أو معالجة الاضطرابات المستقبلية، وركزت بشكل خاص على تعزيز الدفاع عن جميع مجتمعات عملية الأمم المتحدة. وقد عين في كل موقع للأمم المتحدة في أيدجان فريق للتنسيق والأمن لتعزيز القيادة والتحكم والتنسيق. كما تم استعراض التصميم في مقر العملية في أيدجان بالكامل للتحضير للدفاع أفضل عن الموقع.

٢٥ - وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مكتبا فرعيا أمنيا في دويكوي كُلف بمهمة رصد أنشطة وكالات الأمم المتحدة في قطاع غيغلو. كما سيخدم المكتب الفرعي أيضا كهيئة ارتباط مع الإدارات العسكرية المحلية لمنطقة موايان كافالي.

رابعا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥)

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٢٦ - في ٢٤ آذار/مارس، عين الرئيس غباغبو الجنرال غاستون كونييه (الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار) كمنسق للبرنامج الوطني (اللجنة الوطنية) لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد رحب الأطراف بهذا التعيين وأعربوا عن استعدادهم للتقدم بتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي هذه الأثناء، يُعاد تشكيل البرنامج على نحو يتوخى أن تضطلع وزارة الدفاع بدور إضافي في هذا المجال الحاسم. ومع ذلك، فإن من المنتظر أن يظل على النحو المتوقع تسلسل الممارسة في الجدول الزمني لياماسوكرو الموقع في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥ من قبل قوات الجيش الوطني الإيفواري والقوات الجديدة. ويتوقع من رئيسي أركان قوات الجيش الوطني الإيفواري والقوات الجديدة، اللذين التقيا في ١ نيسان/أبريل في ياموسوكرو، أن يتفقا قريبا على طرائق البدء بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي تحتاج إلى أن تنطلق دون تأخير.

٢٧ - وستشمل مهام العسكريين والشرطة التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في دعم مباشر لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ما يلي: تأمين مواقع نزع السلاح والتجميع؛ وتولي مهام الأمن التي كانت تقوم بها سابقا القوات المتروعة السلاح في

الشمال، إلى جانب ٦٠٠ مساعدين أمنيين إيفواريين سبق أن دربتهم عملية الأمم المتحدة؛ ومرافقة و/أو تقديم النقل إلى المقاتلين السابقين في مناطق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والرد على أي اضطرابات في المعسكرات وما حولها، بما في ذلك أعمال الشغب والمظاهرات العنيفة؛ وتوفير مرافق حصر الأسلحة وتدميرها؛ وضمان بيئة آمنة.

٢٨ - أما فيما يتعلق بتمويل البرنامج، فإن على الحكومة أن تتخذ ترتيبات عاجلة لسداد متأخراتها المستحقة إلى البنك الدولي، قبل أن يقدم البنك مبلغ ٨٠ مليون دولار الذي التزم به لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وإذا تم تقديم هذه المنحة فعلا، فإن الفجوة المتبقية للبرنامج ستبلغ مع ذلك حوالي ٣٥ مليون دولار، تعهدت الحكومة بدفع ١٨ مليون دولار منها من ميزانيتها لعام ٢٠٠٦. وسيكون من المفضل، إلى حد بعيد، وقبل الشروع في البرنامج، توفر موارد مضمونة من الحكومة ومصادر المانحين. وتقدر الكلفة الإجمالية لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بـ ١٥٠ مليون دولار. ونظرا لتعقيد هذا البرنامج وارتباطاته بمجالات حاسمة أخرى من مجالات عملية السلام، مثل نزع السلاح وتفكيك الميليشيات وإصلاح القوات المسلحة، فإنه ينبغي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وشركاءها الدوليين، وكذلك مجتمع المانحين، أن يكونوا على استعداد لتقديم الدعم الذي قد يتطلبه هذا البرنامج.

نزع سلاح الميليشيات وتفكيكها وإعادة تشكيل الجيش

٢٩ - في هذه الأثناء، تقدم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المساعدة التقنية إلى مكتب رئيس الوزراء للتوصل إلى نهج شامل لترع السلاح، تشمل هذه المساعدة نزع سلاح الميليشيات وتفكيكها وإعادة تشكيل الجيش، ما أن تكتمل عملية إعادة تشكيل البرنامج الوطني. كما سيضم دعم عملية الأمم المتحدة الرقابة على و/أو ضمان تدمير أو تهديد الأسلحة المسلّمة من قبل الميليشيات، بينما يتم تقديم المساعدة إلى الحكومة للرد على الاضطرابات التي قد تعطل العملية.

إعادة تشكيل الإدارة الحكومية

٣٠ - بدأت اللجنة الإرشادية الوطنية لإعادة تشكيل الإدارة، التي أعيد تنظيمها لزيادة فاعليتها، عملياتها في ١٦ شباط/فبراير بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وتم أثناء الصراع تشريد ما يقدر بـ ٤٠٠ ٢٤ موظف مدني. وحتى تاريخه، لم يتجاوز عدد الذين أعيدوا إلى مكاتبهم لاستئناف مسؤولياتهم ٦٠٠٠ موظف، معظمهم إلى المنطقتين الجنوبية والغربية من البلاد الواقعتين تحت سيطرة الحكومة. ويلزم إعادة نحو ٢٠٠٠٠ موظف مدني إلى المناطق التي تسيطر عليها حاليا القوى الجديدة. وسيقتضي الأمر من عملية الأمم المتحدة

في كوت ديفوار إشاعة جو من الأمن لتنفيذ هذه العملية التي يُتوقع أن تتزامن مع عمليتي تحديد هويات الناخبين وتسجيلهم. وشجعت عملية الأمم المتحدة للجنة على الشروع في تنفيذ مشروع تجريبي يقضي بإعادة عدد ضئيل من الموظفين الراغبين في العودة إلى مراكز أعمالهم. وعاد موظفون مديون في وزارة السياحة وغرفة التجارة إلى بواكي في شهر آذار/مارس. غير أن مواصلة إعادتهم تتطلب مساعدات من الجهات المانحة إذ أن الحكومة عاجزة عن توفير جميع الأموال اللازمة لذلك.

٣١ - وشهدت الحالة تطورا إيجابيا ألا وهو أن المحادثات بين الحكومة والقوى الجديدة أفضت إلى إجراء الامتحانات في المدارس الموجودة في المناطق التي تسيطر عليها هذه القوات، وذلك لأول مرة منذ ثلاث سنوات. وقامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في الفترة الممتدة بين ٢٧ شباط/فبراير و ٤ آذار/مارس، بتوفير الدعم اللوجستي ووسائل النقل والحماية الأمنية لإجراء هذه الامتحانات في ٤٥ مركز امتحانات في القطاع الشرقي و ٢٢ مركز امتحانات في القطاع الغربي، في حين قدم الاتحاد الأوروبي المساعدات المالية ووكالات الأمم المتحدة المساعدة الفنية. وتقدم زهاء ٦٠ ٠٠٠ تلميذ إلى مختلف الامتحانات المدرسية من المقرر أن تنتهي بحلول ٦ نيسان/أبريل.

عملية تحديد الهوية

٣٢ - أصدر الفريق العامل المعني بتحديد الهوية وبالانتخابات الذي سُكل بإشراف رئيس الوزراء تقريرا في مطلع آذار/مارس تضمن توصيات محددة ترمي إلى تيسير العملية وتبيان المشاكل المحتملة. وأيدت الحكومة التوصية التي قدمها هذا الفريق بشأن تنفيذ عمليتي تحديد هويات الناخبين وتسجيلهم في آن معا. إلا أنه بسبب عدم وجود آليات قضائية في الشمال وفي منطقة الثقة، ولأن العديد من السجلات المدنية مفقودة، يُحتمل ألا يتمكن عدد كبير من الناخبين من الحصول على وثائق تؤكد جنسيتهم أو سنهم وبالتالي إثبات حقهم في الاقتراع. ويجري النظر حاليا في طرائق تشكيل محاكم متنقلة لحل هذه المشكلة وتمكين الناخبين المحتملين من الحصول على هويات وطنية جديدة أو أوراق ثبوتية قانونية أخرى. وستكون عملية التأكد من هويات زهاء ١٢ مليون شخص ممن تجاوزوا سن الـ ١٣ عاما عملية شاقة.

٣٣ - وعلاوة على ذلك، لا يزال هناك تباين في وجهات نظر الأطراف بشأن طرائق تنفيذ عملية تحديد الهوية، إذ أن بعضها ما زال يدعو إلى تنفيذها كعملية عامة منفصلة عن عملية تسجيل الناخبين. كما دعت بعض الأطراف الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بدور رئيسي في ضمان مصداقية عملية تحديد الهوية وشفافيتها وأمنها.

٣٤ - وعلاوة على ذلك، بما أن مسألة التبعية والجنسية تشكل لب الأزمة في كوت ديفوار، يرجح أن تسود حالة من التوتر الشديد في الفترة التي ستجري فيها عملية تحديد الهوية. ويتعين على عملية الأمم المتحدة أن تكون جاهزة لتوفير الأمن في المناطق التي تسيطر عليها القوى الجديدة إذ أن سلطة الدولة لم تُبسط بعدُ فيها. كما أن على عملية الأمم المتحدة في نهاية المطاف أن توفر الأمن في بعض مناطق الجنوب التي تشتد فيها حدة التوتر العرقي.

التحضير للانتخابات

٣٥ - أدت المفاوضات المكثفة التي أشرف عليها الممثل السامي المعني بالانتخابات ورئيس الوزراء إلى الخروج من المأزق الذي حال دون بدء اللجنة الانتخابية المستقلة عملها منذ أن تسلمت مسؤولياتها في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وفي ١٦ شباط/فبراير، أصدر الممثل السامي بياناً أكد فيه أن انتخاب مكتب اللجنة الانتخابية الذي جرى في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ والذي طعن فيه مؤيدو الرئيس غباغبو يتفق مع مضمون اتفاق بريتوريا. واستناداً إلى هذا التأكيد، وافق الزعماء الإيفواريون الرئيسيون، الذين اجتمعوا تحت رعاية رئيس الوزراء في ٢٨ شباط/فبراير في ياماسوكرو، على المقترحات المتعلقة بإسناد وظائف مكتب اللجنة بطريقة تكفل تمثيل القوى السياسية تمثيلاً متوازناً. وعقب هذا الاتفاق، تم رسمياً في ٩ آذار/مارس تنصيب اللجنة التي أعيد تشكيلها. ومنذئذ واللجنة تركز على عدد من المسائل ذات الأولوية وحظيت بمساعدة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. غير أن العملية الانتخابية ما زالت هشة ومن المهم أن تتحلى جميع الأطراف الإيفوارية بضبط النفس وأن تحافظ على المشاركة البناءة بغية المساعدة على توطيد دعائم عمل اللجنة.

٣٦ - وستقدم عملية الأمم المتحدة، وفقاً لولايتها، دعمها لتنظيم الانتخابات، وستقوم، إذا ما عززت بالشكل الوافي، بالمساهمة في إشاعة الأمن العام في مناطق الاقتراع الرئيسية. وقد أوفدت عملية الأمم المتحدة مستشارين مختصين بالانتخابات للتحضير لإنشاء فروع محلية للجنة الانتخابية. وينبغي كفالة الأمن لما مجموعه ١١ ٠٠٠ موقع محصن لتسجيل الناخبين ولعملية توزيع المواد الانتخابية وخزنها ولـ ١٨ ٠٠٠ مركز اقتراع. كما سيلزم توفير الأمن أثناء الفترة السابقة للحملات الانتخابية. كما طلب رئيس اللجنة المستقلة مؤخرًا من عملية الأمم المتحدة توفير الأمن لأعضاء اللجنة.

٣٧ - وفي الرسالة المؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ التي وجهتها إلى رئيس مجلس الأمن (S/2005/707)، قمت بإبلاغ المجلس بأن التبرعات المتوقعة من الجهات المانحة لدعم عمل الممثل السامي المعني بالانتخابات في كوت ديفوار وعمل مكتبه لم ترد حتى الآن. ومنذئذ، تبرعت المفوضية الأوروبية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا

الشمالية بسخاء إذ بلغت تبرعاتها مجتمعة ٢,١ مليون دولار لمشروع تبلغ قيمته ٣,٦ مليون دولار أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتزويد الممثل السامي بالمكاتب والموظفين والخدمات الأمنية والإدارية. غير أن هذه التبرعات التي تحظى بتقدير شديد ستستنفد بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وما لم يسد النقص في الميزانية قبل هذا التاريخ، قد يكون من الضروري السعي للحصول على التمويل من الأنصبة المقررة.

منتدى للحوار الوطني

٣٨ - شرع رئيس الوزراء في مشاورات مع جميع الزعماء السياسيين بهدف ضمان موافقتهم على عقد منتدى لإجراء حوار وطني في المستقبل القريب يساعد على إشاعة أجواء اجتماعية وسياسية مواتية لتنفيذ خارطة الطريق بطريقة سلسة. وإن عقد مثل هذا المنتدى الذي ينص عليه القرار الذي اتخذته مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ في أديس أبابا (انظر S/2005/639) وقرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥)، سيكون عاملاً ذا أهمية خاصة لمواصلة توطيد السلام في البلاد.

تحويل عملية تنفيذ خريطة الطريق

٣٩ - اتفق مكتب رئيس الوزراء مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على إنشاء آلية مشتركة للتخصيص لعقد مؤتمر يضم الجهات المانحة يعقبه تشكيل لجنة دائمة تتولى تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ خريطة الطريق. إضافة إلى ذلك، سيعقد عما قريب منتدى اقتصادي يضم الجهات المانحة والقطاع الخاص لتعبئة الأموال لإعادة الإعمار الوطني.

خامسا - نشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

نشر القوة

٤٠ - كان القوام الإجمالي لقوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦ ٦٨٩٣ فرداً عسكرياً (انظر المرفق) مقابل القوام المأذون به البالغ ٧٠٩٠ فرداً. ويعزى هذا النقص إلى عدم وجود وحدة الطيران العسكرية التي تهمس الحاجة إليها والتي لم يقدم، حتى الآن أي عرض مؤكد بشأنها. غير أن المفاوضات جارية مع غانا ويمكن أن تؤدي إلى إيفاد وحدة من هذا النوع في أوائل شهر أيار/مايو.

نشر الشرطة

٤١ - بلغ القوام الإجمالي للشرطة التابعة للأمم المتحدة في ٣١ آذار/مارس ٦٩٦ شرطياً، بما في ذلك ثلاث وحدات مشكلة من الشرطة. ونُشر في المناطق التي تسيطر عليها القوى الجديدة ما يربو على ٧٠ شرطياً لكفالة الأمن أثناء فترة الامتحانات المدرسية.

٤٢ - وأدت القلاقل التي شهدتها شهر كانون الثاني/يناير إلى تعليق أنشطة شرطة الأمم المتحدة في غويغلو وسان بيدرو ودالوا وإلى نقل أفراد الشرطة إلى أماكن أخرى. غير أن أفراد الشرطة عادوا منذئذ إلى سان بيدرو.

٤٣ - وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٢٠ أعلاه، واستناداً إلى العبر المستخلصة أثناء قلاقل شهر كانون الثاني/يناير، وللمساعدة على مواجهة التهديدات الأمنية في أبيدجان قبل الاجتماع الرابع للفريق العامل الدولي في ١٧ شباط/فبراير، نُقل فرعان من وحدات الشرطة المشكلة التي كانت متمركزة في دالوا وبواكي إلى أبيدجان مؤقتاً. وأثبتت هذه الوحدات فعاليتها في توفير الدعم لمواجهة القلاقل المدنية التي شهدتها المناطق التي كانت تنتشر فيها.

أمن أعضاء الحكومة الانتقالية

٤٤ - ما برح الفريق الفرعي المعني بالأمن يوفر الأمن في المقام الأول إلى وزراء الحكومة الانتقالية والموقعين على اتفاق ليناس - ماركوسي. وفي حين أنه يتم بشكل دائم تذكير السلطات الوطنية بمسؤوليتها الرئيسية عن ضمان أمن مواطني بلدها، فقد ساهمت هذه الترتيبات في تعزيز ثقة الشخصيات البارزة بالعملية السلمية واطمئنانها لها. وازداد إلى حد كبير عبء الأعمال الملقى على كاهل هذا الفريق منذ عودة السادة بيدييه وواتارا وسورو إلى أبيدجان. وتحتاج عملية الأمم المتحدة بشكل ماس إلى تعزيزات لتمتين قدرات الفريق المذكور وذلك بما يتفق والتوصيات التي قدمتها في تقريره السابق، إذ أن الطلبات لا تنفك تشتد على موارده البشرية لدرجة يتعذر عليه تلبيتها وهو لا يستوفي المعايير المعتمدة في عمليات الحماية المباشرة.

التعزيزات

٤٥ - عقب الأزمة التي عرفتتها الفترة الممتدة من ١٥ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير، وجهت في ١ شباط/فبراير رسالة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/71) أوصيت فيها بالإسراع في نقل كتيبة مشاة ووحدة شرطة مشكلة من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لتنضم مؤقتاً إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ووافق مجلس الأمن في قراره ١٦٥٧ (٢٠٠٦) على نقل سرية مشاة آلية مؤقتاً، وتم ذلك في ١٦ شباط/فبراير. وكانت سرية المشاة هذه كقوة ردع

جاءت في حينها عشية انعقاد الاجتماع الرابع للفريق العامل الدولي. كما أن نقل السرية قد عزز من تأهب عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لمواجهة التطورات الأمنية، لا سيما بسبب مضاعفات القوات الهامة التي زُودت بها، من مثل ناقلات الجند المدرعة وغيرها من المعدات التي استقدمتها السرية إلى أبيدجان. كما يُعتبر أنها قد تركت أثراً هاماً في تعزيز الاستقرار في أبيدجان.

٤٦ - غير أن هذه التعزيزات محدودة ومؤقتة ويلزم اتخاذ قرار عاجل بشأن التعزيزات التي اقترحتها في تقريره المؤرخ ٣ كانون الثاني/يناير، وخاصة في ضوء القرار القاضي بإعادة السرية إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والذي ورد ضمناً في قرار المجلس ١٦٦٧ (٢٠٠٦). ويلزم تعزيز قدرة عملية الأمم المتحدة إلى حد كبير لكي تتمكن من التقيد بالمواعيد المحددة لتنفيذ خريطة الطريق ومن كبح أي فلالق جديدة. ولا يزال هناك خطر حدوث تدهور مفاجئ في الحالة الأمنية، بسبب عدم إحراز تقدم في العملية السلمية. وبالتالي، من الضروري الحرص على مصداقية عملية الأمم المتحدة وعلى عدم تقويض دورها في العملية السياسية من جديد، وعلى تزويد العملية بكل ما تحتاجه لكي تساعد بفعالية على تحقيق الأهداف التي حددها رئيس الوزراء بآني والتي يجب تحقيقها في إطار زمني محدود. وفي هذا الصدد، أصبح أكثر إلحاحاً كذلك، تنفيذ التوصيات التي تقدمت بها بشكل أولي في تقريره المؤرخ ٣ كانون الثاني/يناير، والداعية إلى تعزيز عملية الأمم المتحدة بأربع كتائب وثلاث وحدات إضافية من وحدات الشرطة المشكلة و ١٠٠ فرد من الشرطة المدنية مع الزيادة المتناسبة من الموظفين المدنيين، وذلك لدعم هذه العملية السياسية وردع المخربين. ومن الواضح أن للحالة السائدة في كوت ديفوار أبعاداً إقليمية هامة ومما لا ريب فيه أن لتدهورها تداعيات أمنية سلبية تؤثر بالدرجة الأولى في ليبيريا وسيراليون حيث ما برح الاستقرار الذي تحقق بعد جهد جهيد هشاً.

سادسا - نظام القضاء

٤٧ - واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار رصد مجمل أداء نظام القضاء وفعاليتيه واستقلاليتيه، وتزويد وزارة العدل بالمشورة الشاملة لمساعدتها على تبسيط نظام القضاء الإفوارى. ويعاني هذا النظام من العديد من المشاكل مثل الهيمنة السياسية والفساد والمحسوبية ومحاباة الأقرباء وعدم تطبيق القوانين على النحو اللازم والتبعية للجهاز التنفيذي.

٤٨ - وما برحت إمكانية اللجوء إلى القضاء مشكلة بسبب عدم كفاية برامج المساعدة القانونية وارتفاع رسوم المحاكم التي تعجز غالبية السكان عن تحملها. وبشكل عام، لا يثق

عموم السكان بالنظام القضائي وقوات الأمن وغالبا ما يفضلون عدم الإبلاغ عن الجرائم أو تجنّب تسوية النزاعات عن طريق القضاء كلما أمكن ذلك.

٤٩ - وتفتقر منطقة الشمال إلى نظام قضائي عامل. وعلى الرغم من أن عملية الأمم المتحدة ساعدت على تدريب ٦٠٠ فرد من الشرطة يعملون في هذه المنطقة، لا توجد فيها محاكم عاملة. ودعت القوى الجديدة عملية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى المساعدة على تأهيل النظام القضائي في المنطقة وتيسير عودة القضاة إليها، وذلك كجزء من إعادة تشكيل إدارة الدولة.

السجون

٥٠ - يعاني نظام السجون في كوت ديفوار من مشاكل من بينها سوء التغذية والازدحام وانعدام الرعاية الصحية، ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات في أوساط النزلاء. وتبقى إدارة السجون على اطلاع على الحالة في السجون التي تشرف عليها عبر القائمين على برنامج مراقبة وضع السجون الذي تنفذه عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، لأن هذه الإدارة لا تمتلك أي وسيلة مستقلة لرصد هذه السجون لانعدام وسائل النقل.

سابعاً - الحالة الإنسانية

٥١ - على إثر أحداث منتصف شهر كانون الثاني/يناير، توجه وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، ومنسق الإغاثة الطارئة، السيد يان إيغلند، بمهمة إلى كوت ديفوار من الفترة ١٤ إلى ١٧ شباط. وأثناء اجتماعاته مع السلطات الحكومية في أبيدجان والمليشيات في غويغلو وقادة القوى الجديدة في بواكي، أعاد منسق الإغاثة الطارئة التأكيد على حياد العاملين في المجال الإنساني وعدم تحيزهم وأدان إئتلاف ممتلكات الوكالات الإنسانية والتحريض على العنف عبر وسائل الإعلام التي تبث مشاعر الكراهية واعتبر ذلك انتهاكا للقانونين الوطني والدولي. وطالب الأطراف الإيفوارية بضمان أمن جميع المدنيين بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني. كما دعا إلى محاكمة مرتكبي أعمال العنف ضد هؤلاء العاملين وضد المدنيين.

٥٢ - وتشكل أزمة الحماية في كوت ديفوار إحدى أكبر المصاعب التي تواجهها البلاد. ففي حين أن انقسام البلاد أدى إلى التدني السريع في تقديم خدمات الرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الأساسية في الشمال، فإن الاعتداءات الجماعية على السكان المدنيين، لا سيما الأقليات، ما برحت مستمرة في الغرب. وعقب إجلاء العاملين في المجال الإنساني التابعين للأمم المتحدة من غويغلو، أصبحت إمكانية

الحصول على المساعدات الإنسانية محدودة بالنسبة لنحو ٦ ٠٠٠ لاجئ ليبري و ٧ ٠٠٠ مشرد داخليا و ٣٥ ٠٠٠ طفل من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والذين كانوا يحصلون على الطعام الطارئ في المدرسة. وفي مطلع شباط/فبراير، تولى برنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المتبقية في المنطقة، تنظيم عملية تسليم وتوزيع حصص غذائية لفترة تتراوح من شهر إلى شهرين على أشد السكان حاجة. وفي هذا الوقت، أطلقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حملة توعية لتشجيع اللاجئين الليبريين على العودة طوعا إلى وطنهم، أفضت حتى ١٤ آذار/مارس إلى عودة ١٤ ٥٦٤ لاجئا منهم بمساعدة المفوضية.

٥٣ - وريثما يعاد ترسيخ الأمن في المنطقة، فتحت وكالات الأمم المتحدة مكاتب مؤقتة في ديكوري للإشراف على أنشطة الإغاثة في غويغلو. وبغية تمويل العمليات الفورية لإنقاذ الحياة، وافق منسق الإغاثة الطارئة على صرف ما يربو على ٩٥٠ ٦٠٠ دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ الذي أنشئ حديثا.

٥٤ - واعتبارا من شهر آذار/مارس ٢٠٠٦، لم يتلق نداء الأمم المتحدة الموحد لكوت ديفوار إلا ٢ في المائة من مبلغ الـ ٤٠,٥ مليون دولار الذي طلب. ويحد هذا الأمر للغاية من نطاق البرامج الإنسانية التي تمس إليها الحاجة في قطاعات الصحة والتعليم، والمياه والصرف الصحي، والزراعة والأمن الغذائي، وحماية حقوق الإنسان والتوعية بها وتنسيق المسائل المتعلقة بها، والأمن.

ثامنا - حقوق الإنسان

٥٥ - ما برحت كوت ديفوار مسرحا لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ترتكب معظمها عناصر قوات الدفاع والأمن في منطقة الجنوب التي تسيطر عليها الحكومة، وعناصر القوى الجديدة في منطقة الجنوب التي تسيطر عليها، والمليشيات على جانبي الصراع الإيفواري. وعلى غرار ما كان يحدث في الماضي، فإن انتهاكات حقوق الإنسان التي وثقتها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تشمل عمليات الإعدام خارج نطاق القانون والاحتفاء والتهديد بالقتل والاعتصاب والاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة وتضييق حرية التعبير وحرية التنقل وتشكيل الجمعيات.

٥٦ - ولا يزال الإفلات من العقاب عاملا رئيسيا من العوامل التي تساهم في تفاقم حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار. ولم تلق السلطات المدنية والعسكرية بالا للنداءات التي وجهتها إليها عملية الأمم المتحدة والعناصر الفاعلة الدولية مرارا وتكرارا ودعتها فيها لاتخاذ

إجراءات قانونية جنائية بحق عناصر قوات الدفاع والأمن في الجنوب وعناصر القوى الجديدة في منطقة الشمال الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وإن قيام مجلس الأمن في أوائل شهر شباط/فبراير بفرض جزاءات على أحد الضباط القادة في القوى الجديدة لانتهاكه حقوق الإنسان أمر يحظى بالترحيب إذ أنه يشكل إشارة للقادة العسكريين والمدنيين على جانبي الأزمة الإيفوارية إلى أنهم سيكونون مسؤولين شخصيا عن أي انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

٥٧ - وتواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تنفيذ برنامجها المتعلق بتعزيز حقوق الإنسان الذي تموله مفوضية حقوق الإنسان. وكمرحلة تجريبية وردت هبة قدرها ٢٥ ٠٠٠ دولار لتنفيذها، عُقدت دورة تدريبية على مسائل حقوق الإنسان لما مجموعه ٢٥٠ ممثلا من الإدارات الحكومية والدوائر القضائية والإدارات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في أبيدجان وبواكي وياموسوكرو. وفي إطار البرنامج نفسه، أعدت مواد للتوعية بحقوق الإنسان شملت ملصقات جدارية وكتيبات وقمصانا وُزعت على أكثر من ٥٠ ٠٠٠ شخص في المناطق المستهدفة. كما أن العملية بصدد فتح مكاتب ميدانية لها في بونا وكوروهوغو وأوديني، مما يرفع عدد المكاتب التابعة لعملية الأمم المتحدة في المناطق إلى ثمانية مكاتب.

حماية الأطفال

٥٨ - تمثل خطة العمل التي قدمتها القوى الجديدة مؤخرا لوضع حد لاستخدام الجنود الأطفال، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٥)، خطوة هامة تستحق الإشادة، إذ أنها أول خطوة من نوعها تشهدها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٥٩ - وأعدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والمنظمة غير الحكومية "أنقذوا الأطفال" (Save The Children) برنامجا مشتركا لتدريب جميع حفظة السلام فيما يتعلق بحقوق الأطفال الأساسية وحمايتهم. وبالإضافة إلى ذلك، عيّنت جميع الوحدات التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار منسقين يتلقون التدريب على جمع معلومات موضوعية عن الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الأطفال. وأعدت أيضا قاعدة بيانات لتصنيف التقارير التي ترد ومعالجتها، وستستخدم قاعدة البيانات هذه لإحالة التقارير إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بآليات الرصد والإبلاغ الذي أنشئ بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

تاسعا - رصد وسائل الإعلام

٦٠ - شاركت أقسام من وسائل الإعلام الإيفوارية مشاركة حيوية في نشر الدعوات إلى العنف وإثارة مشاعر الكراهية أثناء الهجوم الذي استهدف أبيدجان في ٢ كانون الثاني/يناير

والاجتماع الثالث الذي عقده الفريق العامل الدولي في ١٥ كانون الثاني/يناير والفترة التي سبقت فرض الجزاءات. وانصبت رسائل الكراهية هذه بمعظمها على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والأمم المتحدة بشكل عام، وعلى الفريق العامل الدولي وفرنسا وجماعات محلية معينة. وتم تصوير هذه الجهات المستهدفة على أنها "تشكل خطرا يهدد كوت ديفوار ومؤسستها وسيادتها الوطنية". بل وتم وصفها أحيانا على أنها تهدد وجود الأمة الإيفوارية بحد ذاته إذ أنها جزء من خطة لإعادة استعمار البلاد. وفي بعض الحالات، أثار تقارير وسائل الإعلام بشكل مباشر المشاعر العنصرية.

٦١ - وتعرضت بعض وسائل الإعلام المحلية للضغوط أثناء قلاقل شهر كانون الثاني/يناير. ففي دالوا، تم الاعتداء على إذاعة "Tchrato" المحلية ما أدى إلى إلحاق أضرار فادحة بها. وفي أبيدجان، احتلت مجموعة من الوطنيين الفتيان محطة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية واستخدمتها لحض مؤيديها على الاعتداء على قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات ليكورن. ودمرت مجموعة من الوطنيين الفتيان جهاز الإرسال التابع لعملية الأمم المتحدة والموجود في غويغلو واستخدمت الإذاعة لحض السكان على مهاجمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

٦٢ - وسعى منها للتصدي للتحريض على الكراهية والعنف في وسائل الإعلام، عززت عملية الأمم المتحدة استراتيجيتها الإعلامية بغرض نشر وعي أفضل بولايتها ودورها في العملية السلمية. كما أنها بذلت جهودا لتواجه حملة التضليل الإعلامي ولتشرح للسكان مهام الفريق العامل الدولي وتبعات قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٦) وفرض الجزاءات. وقامت بالإضافة إلى ذلك، بتكثيف اتصالاتها مع الإذاعة والتلفزيون الإيفواريين للمساعدة على كفاءة تنفيذ التوصيات التي انبثقت عن الاجتماع الذي عقد في ٢٨ شباط/فبراير في ياماسوكرو.

٦٣ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض، وسعت الإذاعة التابعة لعملية الأمم المتحدة نطاق بثها ليشمل بلدة بونا الواقعة في المنطقة الشمالية الشرقية وبلدة داووكرو الواقعة في المنطقة الشرقية الوسطى. وزُودت شاحنة بث إذاعي متنقلة بجهاز إرسال لكي ترافق البعثات الميدانية وأضحت تُبث البرامج التي تدعو إلى المصالحة وغيرها من البرامج. وأصبح الآن في وسع المدن الكبيرة في البلاد الاستماع إلى البرامج التي تبثها إذاعة عملية الأمم المتحدة على الموجة المتوسطة. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت عملية الأمم المتحدة ثلاثة برامج إذاعية جديدة. وما برحت إذاعة عملية الأمم المتحدة على موجة FM تشكل بالنسبة للعديد من الإيفواريين المصدر الوحيد للحصول على المعلومات الموثوقة.

عاشرا - مراعاة المنظور الجنساني

٦٤ - ركزت الأنشطة التي تنفذها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في مجال مراعاة المنظور الجنساني على توعية النساء وإعدادهن لتأدية دور حيوي في عملية صنع القرارات وإعادة تأهيل الفتيات والنساء المتضررات من الحرب. وشاركت وحدة الشؤون الجنسانية في تدريب النساء المرشحات للانتخابات القادمة وذلك في إطار التعاون الطويل الأجل مع تحالف القيادات النسائية وهو من المنظمات النسوية الرئيسية في كوت ديفوار.

٦٥ - وتنكب عملية الأمم المتحدة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على إنشاء مركز خاص بالنساء والفتيات ضحايا العنف بسبب نوع جنسهن. وسيعمل هذا المركز أيضا على بناء قدرتهن في مجال معالجة مسائل حقوق الإنسان ومشاركة النساء في العمليتين السلمية والانتخابية والوقاية من وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي ومكافحتها.

٦٦ - كما وضعت عملية الأمم المتحدة خطة عمل لتوعية قوات الشرطة والدرك المحلية بمسائل المرأة وقدمت حلقات دراسية تدريبية مختلفة في هذا الشأن للأفراد العسكريين والموظفين المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل عملية الأمم المتحدة بنشاط على تشجيع أنشطة مراعاة المنظور الجنساني في جميع مجالات عملها.

حادي عشر - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٦٧ - وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إدراج جانب التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أنشطتها والعمل في الوقت نفسه مع وكالات الأمم المتحدة في هذا المجال. وتولت عملية الأمم المتحدة تدريب مربين من الأقران وتوفير المشورة والفحص بصورة سرية وطوعية والتوعية في هذا المجال، كما أجرت دراسات استقصائية للأفراد العسكريين والموظفين المدنيين. فتبين من نتائج هذه الدراسات أنه بالرغم من أن مستوى معرفتهم بهذا الوباء كان مقبولا، إلا أنهم يتبنون بعض المواقف والممارسات التي تعرضهم لخطر الإصابة بالفيروس. وأفضت هذه النتائج إلى مراجعة الأجزاء من برامج التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي تركز على ما تم تبيانها من أنواع السلوك هذه المحفوفة بالمخاطر.

ثاني عشر - الفريق المعني بالسلوك والانضباط

٦٨ - لا تزال عملية الأمم المتحدة تتعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مجال التحقيقات التي يجريها في الادعاءات بسوء سلوك موظفي العملية. ويجري التحقيق حالياً في عشر قضايا من هذا النوع. واستعرض ممثلي الخاص أيضاً السياسات الحالية المتعلقة بالأنشطة التي يقوم بها موظفو العملية خارج الخدمة، ووضع عدداً من التوصيات بشأن بعض المسائل من بينها فرض قيود على تنقل الموظفين والسيارات وحظر ارتياد بعض الأماكن وما على الموظفين من واجبات ومسؤوليات للحيلولة دون عمليات الاستغلال والاعتداء الجنسي. كما تبذل الجهود لمراجعة جميع سياسات عملية الأمم المتحدة ذات الصلة بالسلوك وإبلاغ الموظفين بشكل أفضل على توجيهات الأمم المتحدة بشأن مسائل السلوك.

٦٩ - إضافة إلى ذلك، وبمساعدة من وحدة التدريب المتكاملة التابعة للبعثة، واصل الفريق المعني بالسلوك والانضباط الإشراف على تدريب موظفي عملية الأمم المتحدة على مدونة السلوك التي وضعتها هذه العملية وتوعيتهم بكيفية الحيلولة دون حصول عمليات الاستغلال والاعتداء الجنسية. وبالتعاون مع مكتب الشؤون القانونية، تواصل تدريب موظفي عملية الأمم المتحدة أثناء فترة نقلهم إلى بانجول.

ثالث عشر - ملاحظات

٧٠ - على الرغم من الانتكاسة الخطيرة الناجمة عن أعمال العنف التي شهدتها أبيدجان وغرب البلاد في شهر كانون الثاني/يناير، انبعثت آمال تبشر بتقدم العملية السلمية الإيفوارية وذلك نتيجة للمبادرات التي اتخذها رئيس الوزراء بآني بدعم من الرئيس غباغبو وغيره من الزعماء الإيفواريين. وإني أرحب بآليات تنفيذ خريطة الطريق للسلام التي تم إنشاؤها أثناء الحلقة الدراسية التي نظمتها الحكومة واجتماع الزعماء الإيفواريين المعقودين في ياموسوكرو في الفترة من ٩ إلى ١١ و ٢٨ شباط/فبراير على التوالي.

٧١ - وتم بوجه خاص أثناء الاجتماع الذي عقد في ياموسوكرو في ٢٨ شباط/فبراير التوصل إلى اتفاق بشأن عدد من المسائل المعلقة، ومن بينها عمليات نزع السلاح وتحديد الهوية والتحضير للانتخابات ودور وسائط الإعلام في العملية السلمية. وساعد هذا الاجتماع على حل الأزمة الخطيرة التي شلت عمل اللجنة الانتخابية المستقلة منذ تشكيلها في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وفي الوقت نفسه، يمثل تنظيم الامتحانات المدرسية السلس في الشمال لأول مرة منذ ثلاثة أعوام خطوة أولية مشجعة على درب إعادة توحيد البلاد وتحقيق المصالحة الوطنية. وأدت هذه التطورات الإيجابية إلى تخفيف حدة التوتر وتحسين

الأجواء السياسية العامة، وبالتالي فتح الطريق أمام الحكومة لتنفيذ خريطة الطريق وإيلاء الاهتمام للمسائل الأخرى ذات الأولوية، من مثل تنشيط الاقتصاد.

٧٢ - وما زالت التحديات التي أمام البلاد كبيرة. ومع ذلك، فإنه لا يمكن تعزيز التقدم المحرز حتى الآن إلا باتخاذ إجراءات إضافية ملموسة ودينامية للشروع في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وحل الميليشيات وإعادة بسط سلطة الدولة والتأكد من هويات الناجحين والتحضير للانتخابات. كما ينبغي إحث الأطراف على الموافقة دون أي إبطاء على طرائق تنفيذ عملية تحديد الهوية التي تتسم بأهمية حاسمة. وإن الأمم المتحدة جاهزة للمساعدة على تشكيل هيئات تتحلّى بالمصداقية والشفافية تتولى تنفيذ هذه العملية، إن طلبت الأطراف ذلك وإن زُودت بالموارد الكافية. وما دامت الميليشيات والوطنيون الفتيان في حالة استنفار، فسيظل الوضع الأمني هشاً وقابلاً للتفجر. ويجب في الوقت نفسه بدء عملية نزع السلاح، بما في ذلك نزع سلاح الميليشيات، بدون أي تأخير.

٧٣ - وتتسم العمليات التي تفضي إلى تنفيذ خريطة الطريق لعملية السلام بحذافيرها بشديد التعقيد وتقتضي حشد موارد هائلة والتزام الأطراف التام بالمبادئ والأهداف المنصوص عليها في اتفاقات السلام وقرارات مجلس الأمن.

٧٤ - وينبغي أيضاً التشديد على أن هذه الفرصة ضيقة للغاية والوقت يمضي بسرعة. وإن أي تأخير إضافي في تنفيذ العملية السلمية يعني أن الوقت لن يكفي لإنجاز جميع المهام الحاسمة إذا أريد للانتخابات أن تجري بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر. وعليه، من الأهمية بمكان أن يقوم مجلس الأمن بإرسال إشارة قوية إلى الأطراف مفادها أنها، ما لم تنقيد بموعدها الانتخابات المقرر إجراؤها في شهر تشرين الأول/أكتوبر، فإن المجتمع الدولي لن يستطيع من جديد الموافقة ببساطة على تمديد فترة الترتيبات الحالية المعتمدة لإدارة البلاد.

٧٥ - وجاءت القلاقل التي شهدتها البلاد في شهر كانون الثاني/يناير لتؤكد أكثر على ضرورة تعزيز قدرات عملية الأمم المتحدة التنفيذية بحيث تتمكن ليس من تأدية ولايتها الأصلية بمزيد من الفعالية فحسب، بل أيضاً من تأدية المهام الصعبة الواردة في خريطة الطريق. وخلال الشهور القادمة، سيلزم أن تركز العملية على كبح التهديدات المحتملة وعلى المساعدة على هئية بيئة أكثر أماناً لتيسير تنفيذ الجوانب الرئيسية من العملية السلمية، ومن بينها توفير الأمن بشكل عام ونزع السلاح وحل الميليشيات وتنفيذ عملية تحديد الهوية وتوسيع نطاق المناطق المشمولة بإدارة الدولة والتحضير للانتخابات. ويتعين الآن أداء جميع هذه المهام معا وفي حدود زمنية ضيقة للغاية. وأصبحت العملية أكثر جاهزية، مؤقتاً، لمواجهة الطوارئ بفعل تعزيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من موارد بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الذي أذن به المجلس في شهر

شباط/فبراير. غير أن قدرة عملية الأمم المتحدة على مواجهة أي قلاقل محتملة ما برحت محدودة. زد على ذلك أن بعض المخربين المحتملين لم يتخلوا على ما يبدو عن أهدافهم. ومن الواضح أن احتمال زعزعة العملية السياسية بشكل خطير ما برح قائما ولا يمكن استبعاد حصول تدهور سريع في الحالة الأمنية. وأود أن أناشد مجلس الأمن من جديد بإيلاء اعتبار إيجابي للتوصيات التي قدمتها بشأن تعزيز عملية الأمم المتحدة على نحو ما ورد في تقريرني المؤرخ ٣ كانون الثاني/يناير وكررت في رسالتي المؤرخة ٢٢ آذار/مارس التي وجهتها إلى رئيس المجلس (S/2006/184). وهناك احتمال جدي بأن يطال أي تدهور في الحالة الأمنية في كوت ديفوار المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما ليريا.

٧٦ - كما ينبغي أن تترجم الجهود التي بذلها الزعماء الإيفواريين مؤخرا للتوصل إلى تسوية سلمية إلى تدابير ملموسة تتخذ لضمان حرية الحركة لقوات عملية الأمم المتحدة وليكورن والوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية وعمليلها في جميع أنحاء البلاد. وأود تذكير السلطات الوطنية بمسؤوليتها عن كفالة الأمن وحرية الحركة لجميع الموظفين الدوليين العاملين في كوت ديفوار. وسيتحمل أولئك الذين يعتدون على الأمم المتحدة عواقب أفعالهم شخصيا. وثمة حاجة ماسة أيضا إلى وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب في البلاد.

٧٧ - وقد ثبت أن الشراكة الدينامية القائمة بين زعماء المنطقة، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمم المتحدة أمر لا بد منه لضمان مواصلة الأطراف تعهدها التام بالوفاء بما عليها من واجبات. بمقتضى مختلف اتفاقات السلام. وأود أن أشيد بالرئيس أوباسانجو على الدور الحيوي الذي أداه للمساعدة على إعادة الأمور إلى نصابها في البلاد على إثر قلاقل شهر كانون الثاني/يناير. كما أقدر المساهمات الهامة التي قدمها الرئيس الجديد للاتحاد الأفريقي، الرئيس ساسو نغيسو، والوساطة التي تضطلع بها جنوب أفريقيا. وبغية الحفاظ على الزخم الذي تولد مؤخرا نحو تنفيذ خريطة الطريق وتوطيده، ينبغي للمجتمع الدولي، لدى معالجته الحالة في كوت ديفوار، مواصلة إظهار وحدته من حيث الإجراءات التي يتخذها والأهداف التي يريد تحقيقها.

٧٨ - وختاما، أود أن أشيد بممثلي الخاص، بيار سكوري، وموظفي عملية الأمم المتحدة المدنيين والعسكريين على ما بذلوه من جهود دعما للبحث عن سلام دائم في كوت ديفوار. كما أود أن أشكر الممثل السامي المعني بالانتخابات، أنطونيو مونتيرو على الإنجازات البارزة التي حققها في فترة صعبة. وقد نخلى السيد مونتيرو عن منصبه في الشهر الماضي. كما أود أن أعرب عن امتناني لفريق الأمم المتحدة القطري وللمنظمات الإنسانية والإنمائية والجهات المانحة الثنائية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على ما بذلته من مساهمات هامة في العملية السلمية.

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار: قوام القوة العسكرية والشرطة
المدنية في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦

البلد	العنصر العسكري			
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	أفراد القوات	الشرطة المدنية
الاتحاد الروسي	١٢		١٢	
الأرجنتين				٣
الأردن	٧	١٢	٢٠٠	٢٥٠
إسبانيا				
إكوادور	٢		٢	
أوروغواي	٢	١	٣	٩
أوغندا	٢	٢	٤	
أيرلندا	٢		٢	
باراغواي	٩	٤	١٣	
باكستان	١١	٥	٣٦٤	٣٨٠
البرازيل	٤	٦	١٠	
البرتغال				
بنغلاديش	١٠	١٢	٣٤٧٤	٣٤٩٦
بنن	٩	٦	٣٠٤	٣١٩
بوركينافاسو			صفر	
بولندا	٢		٢	
بوليفيا	٣		٣	
بيرو	٣		٣	
تركيا				٢٣
تشاد	٣		٣	٦
توغو	٦	٤	٢٩١	٣٠١
تونس	٤	٢	٦	
جمهورية أفريقيا الوسطى				٣
الجمهورية الدومينيكية	٤		٤	
جمهورية مولدوفا	٤		٤	
جيبوتي				٤٠

البلد	العنصر العسكري				
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	أفراد القوات	المجموع	وحدة الشرطة الأجنبية
رومانيا	٥			٥	
زامبيا	٢			٢	
سري لانكا					
السلفادور	٣			٣	١
السنغال	٣	٧	٣١٣	٣٢٣	٤٢
صربيا والجبل الأسود	٣			٣	
الصين	٧			٧	
غامبيا	٥	١		٦	
غانا	١٠	٦	٣٩٧	٤١٣	١
غواتيمالا	٥			٥	
غينيا	٤			٤	
فانواتو					٤
فرنسا	٢	١٥	١٧١	١٨٨	١٠
الفلبين	٤	٣		٧	١٠
الكاميرون					٥٣
كرواتيا	٣			٣	
كندا					١٠
الكونغو	صفر			صفر	
كينيا	٥	٤		٩	
لبنان					٢
مدغشقر					٢
المغرب	١	٢	٧٣٠	٧٣٣	
ناميبيا	٣			٣	
نيبال	٣			٣	
النيجر	٦	١	٣٦٤	٣٧١	٣٤
نيجيريا	٥			٥	١٦
الهند	٨			٨	١١
اليمن	٦			٦	٢
المجموع	١٩٢	٩٣	٦٦٠٨	٦٨٩٣	٣٢١

